برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ٢٧-٢٩/٥/١٩٩٧

وثيقة إعلامية

مذكرة من المديرة التنفيذية

بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن الانتفاع العام بالخدمات الأساسية في مجالي الاتصالات والمعلومات

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/97/INF/8
22 May 1997
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

١- كانت **لجنة التنسيق الإدارية للأمم المتحدة** في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٧ المنعقدة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١١ أبريل/ نيسان ١٩٩٧ قد أجازت بيانا بشأن الانتفاع العام بالخدمات الأساسية في مجالي الاتصالات والمعلومات، ودعت الأمين العام **للأمم المتحدة** بوصفه رئيسا **للجنة التنسيق الإدارية** لأن يحيط **الجمعية العامة للأمم المتحدة** علما بالبيان بغية اعتماده.

٢- ولقد اتفق أعضاء **اللجنة** على تقديم البيان للأجهزة الرياسية في منظماتهم المختلفة. ولقد قدمت المديرة التنفيذية تطبيقا لهذا القرار البيان المذكور أعلاه للدول الأعضاء في **البرنامج**. وبما أن **اللجنة الاستشارية** قد قدمت الوثيقة باللغة الإنجليزية فقط، فقد اضطلعت **أمانة البرنامج** بترجمتها إلى اللغات العربية والفرنسية والأسبانية.

٣- وتنتهز المديرة التنفيذية هذه السانحة لإحاطة **المجلس التنفيذي** علما بالجهود التي ظل **البرنامج** يبذلها في هذا الصدد منذ إنشاء وحدة الإدارة المركزية للمعلومات والإحصاء في مايو/ أيار ١٩٩٦.

٤- كان **البرنامج** من **أوائل** منظمات **الأمم المتحدة** التي افتتحت لها موضعا في شبكة "ويب" في مايو/ أيار ١٩٩٦، وظل **البرنامج** يتصل منذ ذلك الوقت بمنظمات **الأمم المتحدة** الأخرى من موقفه على الشبكة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ **البرنامج** وصلات بجميع منظمات **الأمم المتحدة** من موقعه على الشبكة وذلك كخطوة أولى في طريق إنشاء شبكة اتصال بمنظمات **الأمم المتحدة** بأسرها. ولقد أنشئت وصلات مشابهة بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في مجال المعونة الإنمائية ومعونة الإغاثة. يقدم موقع **البرنامج** على الشبكة للجهات المانحة والجهات المستفيدة والجمهور معلومات عن سياسات **البرنامج** ومختلف أنشطته التشغيلية. بلغ عدد زوار الموقع على الشبكة حتى مارس/ آذار ١٩٩٧ قرابة ٠٠٠ ٥ زائر قرأوا ٠٠٠ ٢٢ وثيقة.

٥- ويشارك **البرنامج** في أنشطة تبادل المعلومات بين وكالات **منظومة الأمم المتحدة** عن طريق شبكة الإنترنيت، مثل موقع الإغاثة على الشبكة الذي يزود باستمرار ببيانات تحليل هشاشة الأوضاع الذي يعده **البرنامج** عن بعض البلدان. وقريبا ستكون جميع مكاتب **البرنامج** القطرية موصولة بموقع داخلي عن طريق شبكة الإنترنيت مما من شأنه أن يسرع الاتصال بين المكاتب القطرية ومقر **البرنامج**. وسيكون مصدرا قيما للمعلومات التي يمكن أن يستفيد منها النظراء الحكوميون في البلدان النامية، حيث يكون ضعف البنيات الأساسية للاتصالات في كثير من الأحيان عائقا كبيرا في الوصول للمعلومات.

٦- في عام ١٩٩٧، صارت وثائق **المجلس التنفيذي** متاحة في موقع **البرنامج** على الشبكة ليطلع عليها المندوبون والمراقبون الذين أعطوا كلمة سر للدخول للموقع. ومنذ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧ قرأ المندوبون قرابة ٠٠٠ ١ وثيقة من وثائق **المجلس التنفيذي** أو حمّلوها في أجهزتهم. وتبرز الإحصائيات أن هؤلاء المستخدمين للموقع يأتون بصفة رئيسية من أمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية. وحتى يتم الترويج لاستعمال الشبكة في أوساط الوفود الدائمة في مدينة روما تم التركيز على البلدان النامية التي كثيرا ما ينقصها الخبرة التقنية المناسبة أعدت وحدة إدارة المعلومات دليلا بعنوان "**تعال وتجول معنا على الشبكة**" وفي هذا الدليل نصائح عملية ذات صلة باستعمال الأجهزة والبرامج الحاسوبية وتشكيلة من مقدمي خدمات الإنترنيت على المستوى المحلي. وحتى يتم الدعم التدريبي اللازم تم إعداد جلسات عرض لاستخدام الموقع على الشبكة مجانا ولقد لاقى ذلك نجاحا كبيرا ولقد أقيم العرض في شهر أبريل/ نيسان – ومايو/ أيار وحضره ٨٦ مشاركا من ٣٨ وفدا دائما وكان ٦٧ من المشاركين من الدول النامية.

الملحق الأول

بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن الانتفاع العام بالخدمات الأساسية في مجالي الاتصالات والمعلومات

١- تجتاح العالم في الوقت الراهن ثورة في الاتصالات والمعلومات تقترن بنمو المعارف نمواً مذهلاً في كل مجال. وأصبحت المعلومات والمعارف عاملاً له وزنه الفريد في تنمية المجتمعات والاقتصادات. ولما كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تُعد بحكم طبيعتها تكنولوجيات عامة شاملة فإنها تتخلل جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. وهي تؤثر، في غمار هذه العملية، على كل المؤسسات والتصورات وطرق التفكير في المجتمع. وقطاع المعلومات والاتصالات يتوسع بالفعل على الصعيد العالمي بمعدل يفوق بمقدار الضعف معدل توسع الاقتصاد العالمي. وانخفاض تكاليف أجهزة وبرامج الحاسوب التي تتزايد قوتها وإمكانية التعويل عليها تزايدا مُطّرداً، وتوافر قسم كبير من هذه الحواسيب على هيئة أجهزة مكتبية هما عاملان من شأنهما أن يواصلا التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى تيسير الحصول عليها من جانب قطاعات تتسع اتساعاً متصلاً في المجتمع. لكن هذا الاتجاه لن يحقق منافع عميقة إلا إذا كانت فرص الحصول المادي على هذه التكنولوجيات تقترن بالقدرة على استغلالها لتنمية الأفراد والمجتمعات بإنتاج ونشر المضامين والتطبيقات المناسبة.

٢- إن ثورة الاتصالات والمعلومات تفتح آفاقا جديدة تماماً أمام مؤسسات **منظومة الأمم المتحدة**؛ وستحقق تحولاً درامياً لا في طريقة عمل منظماتنا وتقديم خدماتها وإعداد منتجاتها في المستقبل فحسب، بل أيضا في طريقة تعاونها وتفاعلها مع بعضها بعضاً ومع الأطراف الأخرى. وقد وصلت المنظومة متعددة الأطراف ككّل – والتعاون الإنمائي على وجه التحديد – إلى نقطة تستدعي استعراض اتجاهاتنا واستراتيجياتنا وأنشطتنا المقبلة وتعديلها في ضوء ما استجد من ظروف وفرص. وقد عقدنا العزم على أن نتصدى لهذه التحديات الجديدة بإقدام وفعالية.

٣- وإننا ندرك أن المعارف والمعلومات:

- تمثل شريان الحياة لمجتمع المعلومات العالمي الصاعد وما يرتبط به من بنيات أساسية؛
- تُشكل الموارد الرئيسية لاقتصاد المعلومات الآخذ في الازدهار؛
- تشغل موقعاً محورياً في اتجاهات العولمة متزايدة الكثافة، وتشجع على ظهور اقتصاد يُدار عن بعد ويقوم على نماذج تنظيمية عالمية واجتماعية جديدة (مثل العمل عن بُعد، وأداء الأعمال الوظيفية عن بُعد، وتقديم الخدمات عن بُعد، وممارسة الطب عن بُعد، والتعليم عن بُعد، والتدريب عن بُعد، والتسوق عن بُعد، والتعامل المصرفي عن بُعد، وتيسير الأعمال التجارية، وزيادة كفاءة التجارة، وتوفير المعلومات التجارية، وما إلى ذلك)؛ وفقد الموقع المادي أهميته في أحيان كثيرة من زاوية القدرة على تلقي المنتجات والخدمات أو تقديمها؛

- ستؤثر بصورة متزايدة على التقسيم الدولي للعمل، وتقرر القدرة التنافسية للشركات ولاقتصادات البلدان المختلفة، وتولّد أنماطاً ونماذج جديدة للنمو؛
- ستكون لها انعكاسات استراتيجية على تبلور مواقع السلطة على الصعيد العالمي. فالمعرفة أصبحت، أكثر من أي وقت مضى، مرادفا للسلطة. والمعلومات عما يحدث من وقائع باتت سلعة محورية على صعيد العلاقات الدولية – فهي تحدد مدى كفاءة وفعالية أي تدخل يمثل تحديا خاصا للجهات متعددة الأطراف.

٤- والمعلومات ليست سلعة مجانية. والمزايا النسبية تتجلى من الآن في قدرة البلدان المختلفة على استقاء المعلومات وتنظيمها واسترجاعها ونشرها عن طريق تكنولوجيات الاتصالات، ومعالجة المعلومات، وشبكات المعلومات المركبة، من أجل مساندة رسم السياسات ودعم عملية التنمية. والقدرات المتاحة في هذه المجالات قد تسمح بتلافي وحل الصراعات الإقليمية والصراعات الأخرى، أو مواجهة تحديات جديدة مثل الجرائم الدولية، والإرهاب، وانتشار أسلحة التدمير الشامل، وتدهور البيئة، عن طريق اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات أوفى – وتلك كلها ميادين توليها مؤسسات **منظومة الأمم المتحدة** أقصى قدر من الاهتمام.

٥- وإننا لنشعر بقلق عميق إزاء تفاقم سوء توزيع إمكانيات الانتفاع، والموارد، والفرص في ميدان المعلومات والاتصالات. إن فجوة المعلومات والتكنولوجيات وما يتصل بها من مظاهر عدم التكافؤ بين الدول الصناعية والدول النامية آخذة في الاتساع، ويلوح في هذا المقام نوع جديد من الفقر هو الفقر في المعلومات. فمعظم البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، لا تشارك في ثورة الاتصالات بسبب افتقارها إلى ما يلي:

- الحصول بتكلفة يمكن تحملها على موارد المعلومات الأساسية، وأحدث التكنولوجيات، ونظم الاتصالات وبنياتها الأساسية المتقدمة؛
- القدرة على بناء التكنولوجيات ذات الصلة وتشغيلها وإدارتها وخدمتها؛
- السياسات التي تشجع على المشاركة المنصفة للجماهير في مجتمع المعلومات بوصفها منتجة للمعلومات والمعارف وبوصفها مستهلكة لها على حد سواء؛
- أيدٍ عاملة مدربة على استحداث ما يحتاج إليه اقتصاد المعلومات من منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، وعلى صيانتها وتوفيرها.

ولذا فإننا نلزم مؤسسات **منظومة الأمم المتحدة** بأن تساعد البلدان النامية على إصلاح الاتجاهات الحالية الداعية إلى الانزعاج.

٦- وخلال العقود الماضية، نفذت مؤسسات **منظومة الأمم المتحدة** مشروعات كثيرة على مستويات مختلفة استندت إلى تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات. ولكن يجب علينا اليوم أن نعترف بأن هذه التكنولوجيات قد استخدمت بطريقة غير منسقة في أحيان كثيرة. ولذا فإننا نستشعر حاجة ملحة إلى إتباع منهج يتميز بأفق استراتيجي أرحب وبطابع منظم أشمل إزاء تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأساليب إدارة المعلومات، ويستند إلى تعاون أوثق بين مؤسسات **منظومة الأمم المتحدة**.

٧- لقد خَلُصنا إلى أن إدخال واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأساليب إدارة المعلومات يجب أن يصبحا جزءا لا يتجزأ من الجهود ذات الأولوية التي تبذلها **منظومة الأمم المتحدة** من أجل تعزيز وضمان التنمية البشرية المستدامة لصالح الجميع؛ ولذا استقر قرارنا على التمسك بالهدف المتمثل في تحقيق الانتفاع العام للجميع بالخدمات الأساسية في مجالي الاتصالات والمعلومات. إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأساليب الإدارة الفعالة للمعلومات

تتيح الآن إمكانيات وطرائق لم تكن معروفة من قبل لحل المشكلات العالمية، والمساعدة على بلوغ غايات التنمية الاجتماعية، وبناء القدرات اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة بطريقة فعالة. وفي الوقت نفسه، تعد البنيات الأساسية والخدمات المادية في ميدان الاتصالات، ولاسيما الخدمات البريدية، وسيلة اتصال تستخدم على نطاق واسع وشامل في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. وتتسم الخدمات البريدية بأهمية حيوية، وستظل لها قيمتها الجوهرية في المستقبل المنظور فيما يتعلق بتشجيع جميع أنواع التجارة والصناعة والخدمات. بل ان قيمة الخدمات البريدية ستزيد بقدر أكبر مع شيوع أنواع جديدة منها مثل "البريد الهجين" الذي يجمع بين النقل الإلكتروني للرسائل وتسليمها تسليماً مادياً.

٨- وتعكف منظماتنا، فرادى ومجتمعة، على تنفيذ مشروعات وأنشطة مختلفة على المستوى الوطني أو على التخطيط للشروع في تنفيذ هذه المشروعات والأنشطة التي تسلط الضوء على الدور المحفّز الذي تستطيع المنظمات متعددة الأطراف، بل يجب عليها، أن تؤديه في هذا المجال متزايد الحيوية. وإننا نتعهد بإنجاز المزيد من خلال تضافر القوى في طائفة من الميادين مثل الزراعة، والتعليم، والصحة، وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، والنقل، والتجارة الدولية، وقضايا العمالة وقوة العمل، والإسكان، والبنيات الأساسية وخدمات المجتمع المحلي، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الترتيبات القائمة على المشاركة (أنظر المرفق). وقد انعقدت نيتنا وتصميمنا على إثبات جدوى وملاءمة التكنولوجيات الجديدة والإدارة الفعالة للمعلومات، وخاصة عن طريق مد يد العون إلى المناطق الريفية والقطاعات الأشد فقراً في المجتمع التي لا تنتفع في أحيان كثيرة من ثمار التقدم التكنولوجي وجعلها هدفاً لجهود المساعدة. وما لم نكن قادرين على إثبات أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحسن أوضاع عدد أكبر من الفقراء وتمد اليهم يد العون، أو انها توفر خدمات أفضل لقطاعات أوسع من المجتمع، فإن الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأساليب إدارة المعلومات ستظل مجرد احتمال واعد لكنه غير متحقق.

٩- إن استخدام الامكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة ونشرها في البلدان المختلفة، وخاصة في العالم النامي، بطريقة منصفة وسليمة التوقيت ومجدية اقتصادياً يُشكلان تحدياً رهيبا. فالبنى الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية ضعيفة في كل البلدان النامية تقريبا. إذ لا يتجاوز نصيب البلدان التسعة والخمسين الأقل دخلا (والتي تضم نحو ٥٦ في المائة من سكان العالم) ٧ في المائة من الخطوط الهاتفية الرئيسية في العالم. وإذا استبعدنا الصين والهند، فإن نصيب البلدان السبعة والخمسين الأقل دخلا (والتي تضم معاً خُمس سكان العالم) سيقل إلى ١ في المائة من الخطوط الهاتفية الرئيسية في العالم. وحيثما تتوافر الخطوط الهاتفية فإنها تكون مقتصرة على المدن الكبرى، وتعد قوائم الانتظار للحصول على خط هاتفي طويلة، وليس هناك ما يدل على أن الحالة سيطرأ عليها تحسن لافت للنظر في المستقبل القريب. وتقف **منظومة الأمم المتحدة** مستعدة لأن تُعاوِن، في حدود مواردها وأولوياتها، الحكومات في تصميم السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تيسير تنمية وإدارة البنية الأساسية الوطنية المناسبة للمعلومات وإلى توجيه هذه التنمية وتلك الإدارة وفقا لاحتياجاتها وتقاليدها.

١٠- وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدخلا سريعا لاكتساب بعض التكنولوجيات فائقة التقدم مما يُشكل تخطيا للنقل التدريجي للدراية الفنية والتكنولوجيا الذي كان السمة المهيمنة على عمليات التصنيع. وإذا حققت البلدان النامية قفزات ناجحة في هذا المجال لتسنى لها أن تمضي على طريق التقدم متخطية مراحل شتى من مراحل تنمية التكنولوجيا. ومع إدراكنا لوجود عقبات عملية كبيرة، فقد عقدنا العزم مع ذلك على مساعدة شركائنا من البلدان النامية في سعيهم إلى بلوغ تلك الغاية.

١١- وإننا ندرك بنفس القدر ضرورة بناء القدرات البشرية والفنية التي تتيح للمجتمعات أن تيسر فرص الانتفاع بالموارد الجديدة للاتصالات متعددة الوسائط وسبل استخدامها بشكل أفضل. إن التوسع السريع لشبكة إنترنت وما تتسم به من طابع

تفاعلي قد حققا تحولا دراميا في أنماط استرجاع المعلومات ومعالجتها ونشرها. فقد أتاحت هذه التكنولوجيات لمن يحتاجون إلى المعلومات والمعارف أن يبحثوا عنها في شبكة إلكترونية وأن يستنسخوا منها ما يحتاجون إليه وقت الحاجة. وخلق الانتشار الواسع لشبكة إنترنت وشبكة "ويب" العالمية (www) وصلة بينية سهلة الاستخدام تربط الحواسيب في جميع أجزاء العالم لأغراض الاتصالات والمعلومات وتبادل البيانات لمن يستطيعون تحمل ما يتطلبه ذلك من تكاليف.

١٢- غير أن التركيز على شبكات مثل شبكة إنترنت يجب ألا يصرف النظر عن الدور والإسهام اللذين تستطيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأخرى أن تنهض بهما في دفع التنمية البشرية المستدامة قدما. فالتقدم المحرز في تكنولوجيا الأقراص المدمجة CD ROM على سبيل المثال، جعل نقل البيانات الضخمة ومتعددة الوسائط أمرا ميسورا بالنسبة للبلدان النامية، حتى فيما يتعلق بالمناطق التي تفتقر إلى وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية. وتعتمد كثير من خيارات الوسائط المتعددة، وخاصة شبكة إنترنت، على توافر وصلات سلكية ولاسلكية قوية وموثوق بها وتتسم بعرض كاف للنطاق الترددي، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على إمدادات من شبكات الكهرباء أو من مصادر الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية)، وهو عامل من العوامل المعوقة الأخرى في المناطق شديدة الفقر. إن انتشار الأمية، ووجود اختلافات ثقافية ولغوية واسعة يشكلان عقبات من نوع مختلف تعوق تطبيق التكنولوجيات الجديدة على أساس عالمي.

١٣- والاستثمار الضخم في شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد العالمي قد ساعد على ربط معظم البلدان النامية بشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية، وإن كان هذا الربط يقتصر في معظم الحالات على عواصم تلك البلدان. ومن المظاهر الثابتة المصادفة دوما أن وسائل الاتصال هذه لا تمتد حتى الآن إلى المناطق الريفية والمرتفعة في البلدان النامية، حيث يصل معدل الفقر إلى أعلى مستوياته. ولذا فإننا نعتقد أن توسيع نطاق البنيات المحلية للاتصالات السلكية واللاسلكية لتشمل المناطق الريفية وربطها بشبكات دولية موثوق بها يجب أن يصبحا أولوية عليا للحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف. فما لم يتم توسيع نطاق نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية سيظل الانتفاع قاصرا على النخب المتعلمة في مدن البلدان النامية، مع إهمال المناطق الريفية والفئات الفقيرة. وفي هذا الصدد، تتيح نظم الأقمار الصناعية الرقمية الناشئة حلولا جديدة.

١٤- ومما يبين ضخامة الاستثمار اللازم أن رفع كثافة وسائل الاتصال في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى خط هاتف رئيسي واحد لكل ١٠٠ نسمة (من مستواه الراهن البالغ ٠,٤٦ خط رئيسي لكل ١٠٠ نسمة) سيقتضي، كما تفيد التقديرات، استثمارا قدره ٨ مليارات دولار أمريكي. غير أن هذه التقديرات تفترض أن تكون تكلفة الخط الرئيسي قريبة بدرجة كبيرة من الأسعار الدولية السائدة، في حين تبين الخبرة أن التكلفة تميل عادة لأن تكون أعلى مرتين أو ثلاث مرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن ضخامة ونطاق التحدي المتمثل في توفير الانتفاع العام بالخدمات الأساسية في مجالي الاتصالات والمعلومات في العالم النامي يجعلان من المستصوب بالتالي التركيز على مستوى المجتمع المحلي وعلى تعزيز المهام الإنمائية الرئيسية مثل التعليم، بدلا من التركيز على المستوى الأسري أو الفردي. وحتى في هذه الحالة، سيظل استخدام ونشر الامكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في البلدان النامية يطرحان تحديا رهيبا.

١٥- إن مؤسسات **منظومة الأمم المتحدة** لا تستطيع وحدها أن توظف هذه الاستثمارات الضخمة والمكلفة للغاية. إن تلك الاستثمارات ستساعد على التخفيف من وطأة الفقر وتخلق فرصا جديدة لكسب الرزق، وتفتح أسواقا جديدة. وإننا ندعو القطاع الخاص، والحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الإنمائية الأخرى إلى مشاركتنا في بذل جهد هادف ومنهجي لصياغة وإدارة هذه العملية عن طريق:

- وضع وترويج رؤية عالمية مشتركة ووعي عريض بالتغيرات المطروحة علينا وصياغة رؤية واستراتيجية ملزمتين بشأن كيفية تطويع التكنولوجيات الجديدة بحيث تعود بالنفع على البلدان جميعاً، ولاسيما أشدها فقراً؛
- بناء القدرات البشرية والفنية والاقتصادية الوطنية اللازمة لتيسير الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في البلدان النامية؛
- ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعددة الوسائط لدى تنفيذ البرامج التي تتوخى النهوض بالتنمية البشرية المستدامة، وخاصة في المناطق الريفية؛
- الاشتراك مع القطاع الخاص في تعزيز واستنباط وإدارة ونشر معلومات وبيانات استراتيجية تتصل بمختلف أبعاد التنمية – على المستوى العالمي والإقليمي والوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي.

١٦- وإننا ندرك أن روابط الاتصالات الحديثة – وخاصة المناهج المعتمدة على شبكة "ويب"، ستؤثر على البرامج، ومضمون البرامج، وطرق ونوعية التنفيذ – وبالتالي على مستقبل التعاون متعدد الأطراف وعلى المساعدة الفنية ذاتها. وسنسعى، من جهتنا، إلى الإسراع بعمليات الإصلاح والتغيير الداخلية الجارية لخلق منظمات حديثة تتمتع بالجدوى الاقتصادية وتترابط شبكاتها على الصعيد العالمي وتستند إلى تعزيز قدراتنا الفنية الداخلية وتغيير مواقف وتصورات الموظفين، وخاصة في صفوف الإدارة العليا. ومن الأهداف الأخرى التي سنتوخاها في هذا الصدد توثيق الروابط وتكثيف الاتصالات فيما بين مكاتبنا البعيدة مما يتيح فرصاً لتطبيق اللامركزية، وضمان التوافر الفوري للدعم والمساندة الفنيين.

١٧- وإننا نعتزم، علاوة على ذلك، تنسيق استراتيجياتنا المتعلقة بالتحديث وبتعزيز القدرات والفعالية، وإضفاء الانسجام عليها. وسيتمثل الهدف المتوخى في هذا الصدد في إنشاء شبكة إنترنت (أي شبكة إنترنت لأغراض الاستخدام الداخلي) على نطاق **منظومة الأمم المتحدة** من أجل تيسير التعاون بين المنظمات وضمان الاستغلال المتكامل لكفاءات المنظمات، والتنسيق على المستوى الوطني. وسنسعى إلى تعزيز التعاون بين منظماتنا المختلفة عن طريق استخدام نظم متوافقة، وهو أمر ننفذه بالفعل من خلال آلية مستقلة هي **لجنة تنسيق نظم المعلومات**. ونحن نستهدف ضمان التوافق والتقارب بين نظم الاتصالات والنظم المعتمدة على الحواسيب وضمان إمكانية الوصول إليها.

١٨- ويجب أن يستكمل كل هذا بالتحديث المستمر والإدارة السليمة لمواقع كل منظمة من منظماتنا على شبكة "ويب" بحيث توفّر وصلات فائقة الأداء بمواقع ويب الأخرى داخل **منظومة الأمم المتحدة** وخارجها على حد سواء. ومن شأن هذا أن يضمن كفاءة منظماتنا في هذا العصر الإلكتروني ويمنحها نفوذاً عالمياً. ولما كان من الصعب في الواقع تقييم مدى تعويل المستخدمين على مواقع منظمات **الأمم المتحدة** لأن شبكة إنترنت تضم ما يربو على ٦٥ مليون صفحة "ويب"، فإن مؤسسات **منظومة الأمم المتحدة** ينبغي أن تصبح هي البؤر الرئيسية على شبكة "ويب"، كل في مجال اختصاصها. ويجب أن نسعى لجعل مواقعنا على شبكة "ويب" هي المنافذ الرئيسية للحصول على المعلومات المتعلقة بالفقر، والتنمية، والاستدامة، والقيم والموروثات الإنسانية العالمية. وقد حققت **لجنة تنسيق نظم المعلومات**، التي أنشئت في عام ١٩٩٤ بهدف إضفاء التناسق على مناهج **منظمات الأمم المتحدة** وتيسير الحصول على المعلومات المتصلة **بالأمم المتحدة**، بداية طيبة في هذا الصدد.

١٩- كما اننا نحتاج إلى استكشاف وفهم انعكاسات وإمكانات عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هل يؤدي التقدم التكنولوجي السريع إلى ظهور حق في الاتصال وحق في الحصول على المعلومات؟ وما هي عواقب تلك التكنولوجيات على سوق العمل العالمية، بما في ذلك التأثير الواقع على كل جنس من الجنسين، ودور النقابات، والتقسيم الدولي للعمل؛

واحتمالات وصول سلع البلدان النامية ومنتجاتها وخدماتها إلى الأسواق العالمية؛ وفرص التعامل مع مصادر مختلفة على الصعيد العالمي؛ ونطاق تطبيق المناهج القائمة على المشاركة فيما يتعلق بالشباب، والمجموعات المحلية، والنساء، ومنظمات السكان الأصليين، والفئات الأخرى التي لم تحصل على كل حقوقها؛ والتأثير الواقع على كبار السن؛ والعواقب على الخدمات البريدية التقليدية؛ وأبعاد حقوق الملكية الفكرية الدولية والتجارة في الخدمات؟

٢٠- إن الجهود الابتكارية المتصلة باختيارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومناهجها ومضامينها تتوخى في الوقت الحاضر بصفة عامة الاستجابة لاحتياجات وتصورات البلدان الصناعية وقطاع الأعمال فيها. وإننا نقول إن المبتكرات من أجهزة الحاسب وبرامجه على حد سواء يجب أن تصبح موجهة أيضا نحو تلبية الطلب والاحتياجات كي تكون قادرة على الاستجابة كذلك للأهداف والاحتياجات الإنمائية. وهذا التحول من المناهج الموجهة نحو العرض صوب المناهج الموجهة نحو الطلب والاحتياجات يجب أن يصبح أولوية عالمية وأن يؤثر على اتجاه ووتيرة الابتكارات في المستقبل. وعندئذ فقط يمكن أن تتوطد دعائم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن يكون لها تأثير ملموس في البلدان النامية – وهي أسواق المستقبل على أية حال. وسوف يقتضي هذا، ضمن ما يقتضيه، تصميم منتجات يمكن استخدامها في البيئات الفقيرة في مواردها الكهربائية (بما في ذلك أجهزة الحاسب غير المعتمدة على الطاقة الكهربائية والتي يمكن تشغيلها مثلاً بالطاقة الشمسية أو بتكنولوجيا ذراع التدوير) لاستخدامها من جانب الأشخاص الأميين (مع تسهيل الوصول إلى المعلومات عن طريق برامج تعتمد على الأيقونات وتراعي المضامين الثقافية واللغوية المختلفة). لكن الشراكة والتحالفات ستوجههما الحقائق الفنية والمالية على حد سواء.

٢١- ولذا، فإننا نشعر بقلق خاص إزاء تصاعد الاحتياجات المالية اللازمة لتضييق الفجوة الراهنة بين من يملكون المعلومات ومن لا يملكونها. فقلة الأموال وعدم كفاية التدفقات الاستثمارية يعوقان حتماً تحديث شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأخذ بالتكنولوجيات الواعدة من أجل النهوض بالتنمية البشرية المستدامة. ولما كان من المتوقع ألا تشهد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة خلال السنوات المقبلة، يجب علينا أن نشجع مناهج ابتكارية تتيح جمع كمية حرجة من الموارد.

٢٢- وإننا نرى أن نطاق هذه المهمة ذاته سيستلزم الإنشاء العاجل لآليات تعاونية جديدة ومبتكرة:

- تحالفات صناعية تمتد عبر البلدان المتقدمة والنامية؛
- شراكة تعاونية تتجاوز الخطوط التقليدية – بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، والكيانات الأكاديمية، وأطراف المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية.

٢٣- وقد اتفقنا، نحن رؤساء مؤسسات **منظومة الأمم المتحدة**، على أن نسعى متعاونين وبطريقة أكثر انتظاما إلى وضع مناهج استراتيجية بشأن القضايا العريضة لاقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات على الصعيد العالمي؛ ولذا، اتفقنا على أن نلتزم بتحسين الانتفاع العام بالخدمات الأساسية في مجالي الاتصالات والمعلومات.

٢٤- وكي نثبت قدرتنا على سد فجوة المعلومات، اتفقنا على أن ننفذ على المستوى القطري، من خلال عمل منسق، مشروعات تجريبية في المجالات العريضة المشار إليها في الملحق.

٢٥- إن مشاركة الدول الأعضاء عنصر جوهري في الاستجابة لتحديات التغيير. ولذا ندعو الأمين العام **للأمم المتحدة**، بصفته رئيس **لجنة التنسيق الإدارية**، إلى إطلاع **الجمعية العامة** على هذا البيان، التماساً لتأييدها إياه. وسيقوم الرؤساء التنفيذيون أيضا بتقديم البيان إلى الأجهزة الرياسية لمنظماتهم.

مرفق

مجالات إرشادية يمكن أن تنفذ فيها مشروعات تجريبية

١- التعليم والتعلم التفاعليان عن بُعد: أصبحت أساليب التعليم والتعلم التقليدية تفتقر بصورة متزايدة إلى القدرة على الاستجابة للطلب المتنامي على التعلم والناشئ عن انتشار الأمية، وقلة المعلمين المؤهلين التأهيل السليم، وتقلص الأموال العامة المخصصة لقطاع التعليم، والقبول المتزايد لمفهوم التعلم طوال العمر في عالم يشهد تغيراً سريعاً. وبمقدور التعليم عن بُعد أن يصبح، على جميع مستويات العملية التعليمية، إضافة مجدية لأساليب التدريس والتدريب التقليدية – وخاصة فيما يتعلق بمساعدة البلدان والأقاليم المعزولة، التي تكون هي الأشد فقراً في أحيان كثيرة، وتزويدها بالخدمات التعليمية. وحيثما يتبين أن التلفزيون ذاته يعد وسيلة يتعذر تحمل تكاليفها، يجب الاعتماد على الإذاعة وتنمية الوسائل الإعلامية التي تخدم المجتمع المحلي، وخاصة الإذاعة الريفية.

٢- ممارسة الطب عن بُعد: تُتيح ممارسة الطب عن بُعد فرصاً لممارسة وتعليم الطب عن طريق الجمع بين التكنولوجيات الطبية وتكنولوجيات الاتصال. كما توفر ممارسة الطب عن بُعد اتصالاً تفاعلياً بوسائط سمعية بصرية بين كل من الطبيب المتخصص والممارس الذي يعمل في موقع بعيد، وتسهل تبادل المعلومات الطبية لأغراض البحوث والتعليم، ويتيح من خلال نقل الصور التشخيصية والتحليلات الإكلينيكية عن بُعد تعويض نقص الأخصائيين أو إسداء المشورة إلى الأطباء. وبذلك فان الوسائل الإلكترونية قد تساعد على تحسين جودة خدمات الصحة والصحة الإنجابية وتوفيرها في المناطق الريفية. ومن شأن الانتفاع بخدمات الحاسوب ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية أن يساعد على تغيير دور العاملين الصحيين وأن يعزز جودة وانتشار الخدمات الصحية والرعاية الصحية الوقائية في المجتمعات الريفية التي تعاني من نقص الخدمات.

٣- التعامل المصرفي عن بُعد والمشروعات الائتمانية الصغيرة: يمكن أن يساعد التعامل المصرفي عن بُعد البنوك على التكيف مع احتياجات الفقراء، وعلى اقامة اتصال بالأميين والفقراء على مستوى القرية، وعلى تشجيع المشروعات الائتمانية الصغيرة. والتكنولوجيا المتاحة مصممة خصيصا لتناسب سوقا تتسم بانتشار الأمية على نطاق واسع وسط قطاع عريض من فقراء الريف، كما تتسم بارتفاع معدلات الجريمة وانتشار الاحتيال.

٤- حماية البيئة وإدارتها: حماية البيئة وإدارتها ميدان واسع يتيح تطبيقات مختلفة لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الممارسات المستدامة لاستغلال الغابات وقطع الأخشاب، وإدارة النفايات أو التخلص منها، ومساندة خدمات الإرشاد الزراعي، وإدارة الموارد المائية، وإدارة الري، واستغلال الموارد الطبيعية.

٥- العمليات والترتيبات القائمة على المشاركة وأساليب الحكم السليم: لا تعد الاتصالات مجرد وسيلة لنشر المعارف والمعلومات والقيم فحسب بل هي أيضا ركيزة أساسية من ركائز جميع المجتمعات الديمقراطية. وتتسم الاتصالات بطابع فوري سيؤثر حتماً على اتخاذ القرارات في المجالين السياسي والاقتصادي وفي مجال الأعمال. كما سيؤثر بالمثل على النظم الديمقراطية (أو الاستبدادية) وعلى هياكل الحكم، ومدى تجاوبها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة، ويدعم المناهج القائمة على المشاركة والمرتكزة على الناس في إطار المجتمع المدني، ويعزز صلاحيات النساء والشباب بوجه خاص. وبمقدور هذه التكنولوجيا أن تخلق هياكل جديدة على مستوى المجتمع المحلي لإدارة الشؤون الفردية والعامة من جانب

جميع الأطراف المعنية بالتنمية المستدامة، وأن تعزز صلاحيات أشد الناس تضرراً من الفقر عن طريق توسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات والاتصال بالشركاء.

٦- مختبرات "مجازية" لحل مشكلات التنمية: لقد استجدت الآن أساليب عمل كان لا يمكن تخيلها من عام واحد فحسب. فعن طريق الجمع بين شبكة إنترنت، والواقع "المجازي"، والحساب ثلاثي الأبعاد في الزمن الحقيقي، وتكنولوجيا الاتصال الهاتفي عبر شبكات الحاسوب، وعمل الفرق والجماعات المجازية، أصبح من الممكن الآن إنشاء "كليات خفية" دائمة من العلميين الذين يجرون بحوثاً بشأن موضوعات حرجة، وذلك بتكلفة قليلة نسبياً. والهدف الرئيسي المتوخى في هذا الصدد هو ربط الباحثين الملمين بالاحتياجات والمعارف الخاصة للبلدان النامية بالبنيات الأساسية والممارسات التي أصبحت بالفعل راسخة الأركان في البلدان المتقدمة، من أجل اتاحة الوصول إلى الدراية الفنية والمعلومات العلمية بمزيد من السرعة على نطاق أوسع وبطريقة تفاعلية، ونشر هذه الدراية وتلك المعلومات بأسرع ما يمكن. وتعد هذه التقنيات أحد الحلول لقضية استنزاف العقول بين الشمال والجنوب، إذ أنها تتيح للعلميين في الجنوب أن يرتبطوا ارتباطاً مجازياً بجميع المناقشات الرئيسية الدائرة في مجتمع البحوث العالمي.

٧- الانتفاع العام بمعارف وثقافات العالم: لم يتسن لمؤسسات المعلومات الحكومية، التي تعد المنافذ الطبيعية للحصول على المعلومات اللازمة للتنمية، أن تستغل إمكاناتها بصورة كاملة في البلدان النامية بسبب ضخامة الاحتياجات وندرة الموارد. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزود المؤسسات بوسائل تعزيز خدمات المعلومات المجدية اقتصاديا والموجهة لخدمة التنمية لصالح جميع قطاعات المجتمع، استناداً إلى الشبكات القائمة على المستويين الوطني والإقليمي. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد المعلومات المندرجة في نطاق الملكية العامة والتي تهمل فيما يبدو سوق المعلومات، لأسباب مختلفة: عدم كفاية الربحية الممكنة، وقلة القراء (أو مما يثير مزيداً من المفارقة) الطابع العام للبيانات الأصلية. وينبغي حصر هذه المعلومات ووضعها في صورة رقمية وتيسير الوصول إليها عن طريق شبكة إنترنت من خلال دعم السياسات الحكومية المناسبة بشأن قضايا الملكية الفكرية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز شبكة إنترنت بوصفها مرفقاً عاماً ينبغي تمكين الجميع من الانتفاع به بأقل تكلفة ممكنة.